مَلاحِظ الدراسة الوصفية اللسانية على الدرس الصرفي التراثي
(رؤية نقدية في المنطلقات والمترتبات)

Notes of the linguistic descriptive study on the old morphological lesson a critical view of the premises and iùplications

أحمد علي أحمد المكرفح
دكتور (الفلسفة في اللغويات)
جامعة الملك عبد العزيز (المملكة العربية السعودية)
Aboferas2008@gmail.com

تاريخ الإرسال: ../../....	تاريخ القبول: ../../....	تاريخ النشر: ../../....

الملخص:

تروم هذه الدراسة توضيح مسار الدراسة الوصفية اللسانية في نقدها الدرس الصرفي التراثي؛ بتحديد المرتكزات المنهجية التي انطلقت منها تصورات الباحثين في هذا الاتجاه، وانبثقت عنها جملة المَلاحِظ النقدية الوصفية على الدرس الصرفي التراثي، وتشكل من خلالها مجموعة من المترتبات (المقترحات النظرية والتطبيقية). وذلك وفق رؤية نقدية تعمل على تقويم هذا الاتجاه النقدي في ضوء منطلقاته ومترتباته، ومدى مراعاته السياق المعرفي والمنهجي للدرس الصرفي التراثي عبر الإطار الفكري المنتج له.

الكلمات المفتاحية: الصرف العربي- وصف الصرف العربي- النقد الصرفي اللساني- منطلقات- مترتبات- تقويم.

Abstract:

This study aims to reveal the Linguistic description approach in Criticism of the Traditional

Morphological Studies. By defining the methodological foundations on which it relied Opinions of linguists on this approach, and criticize them of the Traditional Morphological Studies, which resulted in a set of consequences: are the Theoretical and applied proposals.

This study will evaluate this criticism through the foundations and proposals, and the extent to which objectivity is achieved in this criticism.

Key words:

Arabic morphology- Description of the Arabic morphology - Morphological Linguistic Criticism -foundations- consequences- Evaluation.

1- الاتجاه الوصفي في نقد الدرس الصرفي التراثي

يشكل الاتجاه الوصفي في الدراسة اللغوية البداية الفعلية لظهور اللسانيات في العالم، حيث كانت الدراسة اللغوية في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تسير في ضوء الاتجاه التاريخي والمقارن، ثم ظهرت الأسس الأولى للدراسة الوصفية مع ملاحظات سوسير وآرائه التي كانت بمثابة "تطور لمعارضة واعية لخصائص المناهج التقليدية في الدراسة اللغوية خلال القرون الماضية"([1]). وبالتالي تغلب طابع البحث في اللغويات العامة و الدراسة الوصفية للغة ودراسة العوامل التي تؤثر في اللغات في وقت واحد، خصوصًا في الفترة من سنة ١٩٢٠م على طابع الدراسات التاريخية والمقارنة ([2]).

ومن زاوية أخرى يمثل هذا الاتجاه أول الاتجاهات التي ظهرت في ميدان الكتابة اللسانية العربية الحديثة، والمرتبطة في مرجعيتها بالدرس اللساني الغربي؛ حيث شكلت المفاهيم اللسانية الوصفية منطلقًا للباحثين العرب المحدثين الذين تلقوا أبجديات الدراسة الوصفية عن الغرب من خلال برامج البعثات العربية إلى الغرب، واستثمروا مبادئها وأسسها في دراسة اللغة العربية توظيفًا وتطبيقًا، مبتدئين بنقد تصورات الدراسة اللغوية العربية القديمة وضرورة تجديد منهج الدراسة اللغوية العربية بوضع بدائل تقوم على أسس وصفية بنيوية تحاكي الاتجاه الوصفي البنيوي المتبع في الدراسات الغربية.

وفي إطار الدراسة الصرفية لبنية الكلمة العربية ظهرت الكتابات الصرفية الوصفية من خلال جهود الباحثين العرب المحدثين في دراسة الصرف العربي ورغبتهم في إعادة هيكلته وهيكلة قواعده بما يتماشى مع

منظور الدراسة الوصفية؛ بالنظر إلى كونه يشكل مستوى هامًا من مستويات الدراسة اللسانية للغة. وتزامنت مع تلك الكتابات الوصفية بعض النقود الموجهة إلى الدرس الصرفي التراثي التي تستند على مرتكزات منهجية وتحمل رؤى نقدية ترتب عليها جملة من التفسيرات المتعددة والبدائل الوصفية المقترحة في دراسة البنية الصرفية للغة العربية.

وفي إطار ما سبق: ستوضح هذه الدراسة أبرز الأسس والمنطلقات التي يرتكز عليها هذا الاتجاه، وتستعرض بعضًا من الظواهر والقضايا الصرفية التي تناولتها الدراسة الصرفية الوصفية في ضوء ما وجه فيها من نقد إلى الدرس الصرفي التراثي، وما ترتب عليه .

2- منطلقات الدراسة الوصفية في نقد الدرس الصرفي التراثي (المرتكزات المنهجية)

تنطلق الدراسة الوصفية في نقدها الدرس الصرفي التراثي من منطلقات لسانية متعددة، وتعمل وفق آليات محددة، وتلك المنطلقات والآليات بعيدة عما كانت عليه طبيعة الدراسة اللغوية العربية في عمومها والصرفية بوجه خاص، وذلك في عصورها المتقدمة. ويمكن توضيحها فيما يلي:

2-1 الالتزام بالوصف المبني على التجرد والموضوعية في تناول الظواهر اللغوية والصرفية بعيدًا عن الأسس المنطقية والفلسفية والتأويلات والافتراضات والأقيسة العقلية وبحث العلل؛ ومن هنا عُنيت الدراسة الوصفية التقريرية بوصف الظاهرة اللغوية بشكل عام على مختلف مستوياتها دون محاولة إيجاد العلل لنشأتها، أو تفسير الأسباب التي تقف وراء تلك الظاهرة، فتكتفي بتقرير الواقع اللغوي الحاضر. وفي هذا الإطار تُدرس اللغة لذاتها وبغرض الدراسة نفسها دراسة وصفية تحليلية وبشكل موضوعي يصف اللغة المدروسة كماهي، ويوضح الخصائص المميزة لعناصرها، ويكشف عما بينها من علاقات ، دون اللجوء إلى المؤثرات الخارجية أو التقسيمات العقلية ؛ وذلك من منطلق تفريق الدراسة الوصفية بين منطق اللغة المقبول في دراستها والمبني على التفكير المنظم في معالجة مظاهرها ودراسة عناصرها وتقسيماتها؛ نظرًا لكونه وسيلة لغوية أصيلة، والمنطق الأرسطي المرفوض في دراستها و المبني على الجدل الذهني المفضي إلى الاضطراب في المعالجة والتحليل؛ نظرًا لكونه دخيلًا على الدراسة اللغوية ([3]).

واستخلاصًا لما سبق فالدراسة الوصفية ترمي إلى تخليص الدراسة اللغوية من الشوائب الخارجة عن موضوع اللغة، وتجعل القارئ والمتعلم إزاء موضوع مستقل معرفيًا في أفكاره ومصطلحاته عن فروع المعرفة الأخرى ([4]).

2-2 التحديد الدقيق لمهام الدراسة اللغوية المناطة بدارس اللغة؛ وذلك بصياغة تعريف محدد لطبيعة أبحاثها وتوضيح ما يندرج في دراسة اللغة مما هو من صميم البحث اللغوي ومالا يندرج فيها مما هو خارج عنه وتعيين الخصائص المميزة للغة الإنسانية عن شتى وسائل التعبير والتواصل الأخرى – الصوتية وغيرها–. ومهمة اللساني تتمثل في تحديد موضوع اللغة ومعرفة ماهيّتها وعلاقتها بالعلوم الأخرى، الأمر الذي يسهم في تمايز العلوم عن بعضها، ويرسم حدودها المعرفية، ويحدد المدى الذي يفيده كل علم من العلوم الأخرى ([5]) .

3-2 التمييز بين مظهرين للغة، يتمثل الأول: فيما يمكن تسميته باللغة أو اللسان (Langue)، والآخر: ما يمكن تسميته بالكلام أو الحديث (Parole). فاللغة هي الظاهرة الاجتماعية الموحدة بين أعضاء مجتمع معين، وهي النموذج المثالي الذي يوجه كلام الأفراد ويضبطهم بضوابطه اللغوية أو السلوكية حتى يفهمهم من سواهم. ويمكن استخلاص القواعد أو العوامل اللغوية المشتركة بين جميع أفراد المجتمع عن طريق دراسة النماذج الكلامية الصادرة عن أفراد ذلك المجتمع([6]). والكلام هو اللغة المستعملة بين الناس في المجتمع الواحد، وتختلف باختلاف الأشخاص أو الفئات اختلافًا يتباين كثرة وقلة، وترتبط بقواعد لغوية وسلوكية عامة؛ تجعلها لغة موحدة ومفهومة في المجتمع الواحد ([7]). وهذا يعني أن الدراسة الوصفية تتعامل مع اللغة من جانب داخلي اجتماعي مجرد: يعبر عن الفكر، والقدرة على عملية تكلم اللغة بالملكة الذاتية وفق نظام من العلاقات والقواعد والأشكال. ومن جانب خارجي فردي فيزيائي: يحمل أصواتًا ملحوظة ورموزًا واضحة تعبر عن الأفكار الباطنية ([8]).

2-4 الرفض الصريح لمنطلقات الدراسة اللغوية قبل ظهور اللسانيات وتحديدًا تلك الدراسات اللغوية التقليدية والدراسات التاريخية والمقارنة التي كانت سائدة في ذلك الوقت؛ كمحاولة لوضع بعض المسائل والإشكالات المتصلة بأسس اللسان وتكوينه في إطارها العلمي الصحيح الذي يسهل عملية الإجابة عليها، خصوصًا بعد أن ابتعدت الدراسات اللغوية المهتمة بتحليل اللغة والتفكير في قضاياها قبل ظهور الدراسة الوصفية عن الهدف الرئيس لعلم اللغة البحت، وأخذت تخلط بينه وبين أهداف العلوم الإنسانية الأخرى، أو لأنها درست اللغة فقط كمرحلة من مراحل دراستها وربما لأنها كانت تحصر دراسة اللغة في نطاق ضيق لا تتجاوزه [9].

وتأسيسًا عليه فالدراسة الوصفية تركز على واقع الظواهر اللغوية والصرفية بوجه خاص دون النظر في تطورها التاريخي: وذلك بوصفها من خلال واقعها المنطوق بعيدًا عن الوثائق المكتوبة. وهذا بدوره يعكس رفض الدراسة الوصفية لمبادئ الدراسة التاريخية المعتمدة على اللغة المكتوبة؛ بالنظر إلى إخفاق قواعد الرسم الكتابي الإملائي في الوصول إلى وصف الظاهرة اللغوية، وكونها محاولات تنقصها القدرة الكافية للقيام بمهمة الوصف اللغوي الدقيق، والسبيل الوحيد إلى وصفها بدقة لا يكون إلا بدراستها من خلال واقعها المنطوق ([10]).

2-5 الالتزام بتحقق أسس الثبات والاستقرار في اللغة المدروسة؛ بتحديد الزمن والبيئة ومستوى الأداء والمستوى اللغوي المعنية جميعًا عند الدراسة؛ لتحقق الدراسة الوصفية غايتها في وصف الاستعمال اللغوي الفعلي المعاصر للغة المدروسة. وهذه الأسس تتمثل فيما يلي([11]):

الأول: تحديد المدة الزمنية للدراسة اللغوية، لضمان الثبات في خصائص اللغة المدروسة، والاستقرار في نظامها حين إجراء الدراسة.، وحتى لا تطول مدة دراستها فتكون عرضة لدخول ظواهر لغوية تجنبها الاستعمال. ومن هنا تؤكد الدراسة الوصفية على ضرورة وصف اللغة في فترة زمنية محددة؛ بما يسهم في الوصول إلى القواعد والقوانين العامة والحاكمة لها مع التعرف على بنيتها وتركيبها الهيكلي ([12]).

الثاني: تحديد البيئة المكانية التي تحتلها اللغة المعنية بالدراسة، وتقيم فيها الجماعة اللغوية المتكلمة بها؛ لضمان دراسة الصورة الموحدة لتلك اللغة المعنية بالدراسة، بما يحقق الاستقرار والتجانس في خصائصها بعيدًا عن دراسة الفروق اللغوية الحاصلة؛ نتيجة التشعب في دراسة صور لغات البيئات الأخرى المتشعبة لها تلك اللغة ([13]).

الثالث: تحديد مستوى الأداء اللغوي المعني بالدراسة في اللغة المدروسة، وإدراك الطرائق المتنوعة للتعبير في تلك اللغة وعدم الخلط بين مستوياتها أثناء عملية الملاحظة والوصف [14] ،

الرابع: تحديد المستوى اللغوي المعني بالدراسة من ضمن الأنظمة اللغوية – النظام الصوتي، النظام الصرفي النظام النحوي–، وتجنب الخلط بينه وبين المستويات اللغوية الأخرى (15)، فالدراسة الوصفية تنظر إلى اللغة بوصفها مجموعة من الفروع، يدرس كل منها لوحده مستقلا عن الآخر ([16]).

2-6 الاعتماد على الاستقراء المبني على الملاحظة المباشرة واعتماد معطيات لغوية مستعملة بالفعل، تتشكل بها الكيفية التي تنفذ بها اللغة على ألسنة متكلميها؛ بناء على الاتصال المباشر باللغة المنطوقة وسماعها كما هي عن المتكلم الأصلي([17]). وهذا بدوره يضمن التمثيل الواقعي لنطق اللغة وصياغة مفرداتها وتراكيبها بعيدًا عن العوامل الأخرى التي تعطل عملية التمثيل الواقعي.

ويأتي بعد الاستقراء تقسيم المادة اللغوية في مجموعات وأقسام متجانسة في الشكل أو الوظيفة أو فيهما معا؛ تمهيدًا لإطلاق الاصطلاحات الفنية على أسماء الأقسام ([18]) ، ثم يأتي بعد التقسيم والاصطلاح التقعيدُ للمادة اللغوية وفق تقعيد وصفي يوضح جهة الاشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية بلا معيارية([19]). ومن هنا تُنحي الدراسة الوصفية الأحكام المعيارية جانبًا، وتلتزم بتسجيل المسموع بدقة وموضوعية، وتستخلص الخصائص اللغوية الخالصة؛ فالكلام في ذاته لا يحمل ما يحكم بصوابه أو خطئه، ومرد ذلك الحكم إلى الجماعة اللغوية المستخدمة تلك اللغة ([20]).

2-7 العناية بالجانب التعليمي في اللغة بخلاف ما كانت عليه طبيعة الدراسات التاريخية والمقارنة من إهمال لذلك الجانب ([21]). وقد تبنت الدراسات التعليمية الاتجاه الوصفي في تجهيز الكتب التعليمية والمواد الدراسية والوسائل المساعدة وفرض الطريقة الواجب تطبيقها في تعليم اللغات([22])،مكتفية بوصف ما ثبتت عليه الظاهرة اللغوية من حيث اطراد قواعدها وشيوعها، بالإضافة إلى بحث الألفاظ الأكثر شيوعًا في الدلالة على معنى معين، وفي حال تعدد معاني اللفظة الواحدة يبحث عن معانيها الأكثر استعمالاً دون التعرض لمراحل تطورها أو اللجوء إلى مقارنتها بغيرها. فتدرس الكلمة في وضعها الحالي –مقاطعها، وزنها الصرفي، اشتقاقها، معناها الحالي أو معانيها المتعددة– الذي يحدد واقعها الاستعمالي الجاري على الألسنة. وهذا يعني أن الدراسة الوصفية لا تهتم بمنشأ الكلمة ولغتها الأصلية ومعانيها في لغتها الأم وغيرها من التفصيلات الأخرى التي تسجلها الدراسات التاريخية والمقارنة للغة ([23]).

8- النظرة إلى اللغة بوصفها مجموعة من العادات السلوكية الظاهرية التي يمكن دراستها وتعليمها بناء على المنهج العلمي الموضوعي المستخدم في العلوم الطبيعية. وفي ضوء هذ الإطار فإن الدراسة الوصفية تقتصر على دراسة ظاهر اللغة فقط؛ بوصفه عادة سلوكية عامة، وتهمل دراسة المعنى؛ لصعوبة دراسته والنظر فيه وخروجه عن ظاهر اللغة (24).

ونتيجة لما سبق فقد حظي التركيب الشكلي للغة أو بنيتها الظاهرية المتمثلة في أنظمتها الصوتية والصرفية والنحوية باهتمام الدراسة الوصفية، حيث وصفت تلك الأنظمة بتراكيبها الداخلية وصفًا تفصيليًا؛ الأمر الذي أدى إلى دراسة الكثير من أنظمة اللغات الحديثة، ووضع القواعد الجديدة لها، واستبدال التسميات والتقسيمات القديمة والمفاهيم اللغوية التقليدية بأخرى جديدة صادرة عن العلاقة القائمة بين المفردات داخل الجمل، دون النظر في الموجودات الخارجية المشار إليها في تلك المفردات والجمل (25).

3- مآخذ الاتجاه الصرفي الوصفي على الدرس الصرفي التراثي (الرؤى النقدية)

سجلت الدراسة الصرفية الوصفية في ضوء هذا الاتجاه جملة من المَلاحِظ ضمن رؤيتها النقدية الموجهة إلى الدرس الصرفي التراثي ومنهجه، وقد جاء كثيرٌ منها مشتركًا مع الملاحظات العامة على الدراسة اللغوية في عمومها في ضوء هذا الاتجاه. وهي على النحو الآتي:

3-1 أدى التمسك بفكرة الأصل والفرع -المنبثقة عن رغبة اللغويين في توحيد أنظمة اللغة في البحث اللغوي وحشدهم ما اتفق من الأمثلة والصيغ في شيء وما اختلف منها في شيء آخر ضمن نظام واحد، أو إخضاعها لميزان واحد- إلى افتراضِ أصول ثابتة تعود إليها كل الصيغ المتشابهة؛ ما دفعهم إلى التأويل والتخريج والافتراض والتعسف والتكلف في جمع تلك الأمثلة المتفرقة ضمن قاعدة عامة واحدة، تفتقر كثيرًا إلى الانطباق التام على تلك الأمثلة، فضلًا عن إرجاعهم الصورة الحاضرة للصيغة الصرفية إلى صورة افتراضية متوهمة؛ ما أفضى إلى ابتعاد تفسيرهم للظواهر الصرفية عن التفسير العلمي السليم (26). كما أن تصور صيغة أصلية لكلمة أو صيغة أخرى مما يتعارض مع المنهج اللغوي الحديث في ضوء الدراسة الوصفية (27).

وأبرز المسائل الصرفية المرتبطة بفكرة الأصل والفرع -التي تعد بحثًا ميتافيزيقيًا مرهقًا لا يرتكز على أساس علمي سليم- مسألةُ الإعلال والإبدال، حيث جعلوا الصحيح أصلاً للمعتل. كما طبقوا فكرة الأصالة والفرعية في مسائل أخرى، فجعلوا المفرد أصلاً للجمع، والمذكر أصلاً للمؤنث وجعلوا التصغير والتكسير معنيين برد الأشياء الى أصولها ([28]).

كما دفعهم اعتماد الجذر الثلاثي أصلًا للكلمة أو جوهرًا واختيار وزن (فعل) ميزانًا صرفيًا في ضوء ما سبق، إلى إحداث قواعد الإعلال التي تفسر تحول الأصل المفترض إلى صورة المعتل وفق تعليلات متناقضة وخلافات لا طائل تحتها؛ بغية استقامة وزن المعتل مع أصله المفترض ([29]).

وفي ضوء هذا الإطار الذي اعتمدوه في معاملة الصيغ المعتلة معاملة الصيغ الصحيحة في وزنها الصرفي، غاب عنهم إدراك الفرق بين كمية المقاطع الصوتية في كلا الصورتين، وتجاهل كون الأوزان الصرفية مجرد مقاييس صوتية يقاس عليها ([30]).

3-2 أفضى التمسك بالمعنى المعجمي في أصل المشتقات- وجعله ضمن صيغ الاستعمال الفعلي في العربية عند الصرفيين- إلى وقوع الخلاف بينهم في تحديده بين صيغة الفعل الماضي في رأي الكوفيين أو صيغة المصدر في رأي البصريين، مع توسع الخلاف بينهم وتفرعه إلى آراء أخرى؛ ما أبعدهم عن التحديد الدقيق للأصل الحقيقي للمشتقات، وأدخل الاضطراب في آرائهم وحججهم. فضلاً عما يفضي إليه القول: بأن الفعل الماضي أو المصدر أصلٌ تتفرع عنه بقية المشتقات من العجز والصعوبة في كون أحدهما أصلاً للمشتقات؛ نتيجة فقدان الشمول في كافة ما يندرج تحت كل منهما، ولا سيما عندما يوجد أفعال مستعملة في العربية ولا مصادر مستعملة لها، أو ترد أفعال في العربية وليس لها صيغة تدل على الزمن الماضي ([31]).

3-3 تولد عن حصر الصرفيين حروف الزيادة في حروف (سألتمونيها)، ومنع الزيادة من غيرها الاضطرابُ في الحكم بالزيادة أو التجرد، والخلط بين الزيادة البنائية والإلصاق؛ حيث حكموا على بعض الأفعال بأنها رباعية أصلية، وذلك فيما زاد عن الثلاثة الأصول بتكرار الفاء بين عنصري الحرف المشدد بعد فكه، وليس من حروف "سألتمونيها"، فعدوا المكررة حرفًا أصليًا في نحو:(جَرْجَرَ، وعَسْعَسَ، وكَفْكَفَ، ونحوها). رغم أنها تمثل زيادة صرفية، وهذا ما يؤيد ثلاثية مادته؛ باللجوء إلى الصيغة الثلاثية المجردة في نحو:(جَرّ، وعَسّ، وكَفّ، ونحوها).

ومن زاوية أخرى حكموا على بعض الأفعال بأنها رباعية أصلية، وذلك فيما زاد عن الثلاثة الأصول زيادة حرة، وليس من حروف "سألتمونيها" في نحو: (دحرج، بعثر، شقلب، ونحوها)، رغم وجود ما يؤيد ثلاثية مادتها؛ باللجوء إلى أفعال ثلاثية مستعملة لها نفس المعنى في الرباعي في نحو:(دَرَجَ، بثَرَ، قَلَبَ، ونحوها). وهذا يعني إمكانية الزيادة بغيرها من الحروف ([32]). رغم

أن جميعها تعتبر من الملحقات الصرفية التي تعرف باستخدام السوابق واللواحق والأحشاء، أو ما يعرف بالتحول الداخلي ([33]).

3-4 نشأ عن عناية الصرفيين بالمعنى على حساب الشكل-وتبنيهم مقولة: الزيادة في المبنى زيادة في المعنى- تعليقُ المعنى الصرفي الوظيفي بحروف الزيادة دون تعليقها بالصيغة المزيدة ككل. فعاملوا حروف الزيادة معاملة اللواصق لا الزوائد، وخلطوا بينهما في المعاملة. فضلاً عن صعوبة استخراج الزائد وعزله في الكلمة التي تحوي عناصر التضعيف أو التكرار ما يعيق عملية نسبة الزيادة إلى أحد الحرفين المكررين ([34]). وفي هذا الإطار حكموا بالزيادة لأغراض نحوية في بعض الأفعال الثلاثية التي تدخل عليها بعض الملحقات الصرفية -في نظر الدراسة الوصفية-في نحو: (أَكْرَم، كَرَّم، قَاتَلَ قُوتِل، ونحوها)؛ نتيجة تمسكهم بتعليق المعاني الوظيفية الصرفية العامة بالزوائد من حروف "سألتمونيها" دون تعليقها بالصيغة المزيدة ككل ([35]).

3-5 نتج عن تحكيم النظرة الفلسفية العقلية في دراسة اللغة -بالإضافة إلى الخلط القائم بين المستويات اللغوية في تلك الدراسة- وقوعُ الازدواجية الزمنية بين الصرف والنحو؛ بربطهم شكل الصيغة الفعلية المنعزلة صرفيًا بالدلالة على زمن معين في المستوى الصرفي. حيث جعلوا مدلول زمن الفعل مدلولا صرفيا، وأقروا بوجود زمن صرفي، وجعلوا جوهر الفعل زمنيًا، وربطوا مقولة الزمن بصيغ الفعل المنعزلة دون مراعاة لاستعماله في المستوى النحوي (السياق)، وما يلحق تلك الصيغ من انحرافات دلالية على الزمن، كما عدوا الزمن وسيلة تمايز بين أشكال الصيغ الفعلية المختلفة ([36]). وهذا بدوره أدى إلى الاضطراب المنهجي؛ نتيجة لتضييق نظرتهم على الشكل دون المعنى في دراسة الفعل، حيث اعتنوا بالزمن الصرفي، وانشغلوا به عن دراسة الزمن النحوي السياقي، الأمر الذي شكل نقصًا في مجال الاصطلاح الخاص بزمن الفعل ([37]).

3-6 أدى الدوران في فلك التقسيم الثلاثي إلى الصعوبة في تفسير بعض الظواهر اللغوية العامة والاضطراب في وضع مفاهيم محددة لتلك الأقسام، وتحديد المقصود بها، ووصف تلك

الأقسام وصفًا مبنيًا على الفلسفة والتعليل والتأويل، ولاسيما حين ينعدم انطباق تعريفاتهم التي وضعوها لكل قسم مع ما يندرج تحته من الكلمات. وفي كل هذا بعدٌ واضح عن فهم الروح العام للغة، وإدراك المقاصد الأساسية من تركيب الكلام، وتعريض الدراسة اللغوية لجملة من الأعباء المنهجية في التقعيد، بنشوء الخلافات في المسائل، ما زاد الأمر صعوبة وتعقيدًا على المتعلمين ([38]).وبناء على ذلك: يلاحظ عدم الكفاية في التقسيم، والنقص في ضبط التعريف، والاضطراب في وصف القسم والعجز عن استيعاب كافة الكلم؛ نتيجة اشتراك صفات الكلمات بين قسم وقسم آخر. فتعريفاتهم للأقسام ليست جامعة مانعة، وتصوراتهم حول بعض الأقسام كانت غامضة؛ ما جعلهم يستنجدون بالعلامات الدالة على كل قسم ([39]).

3-7 نتج عن الخلط الشديد بين مستويات التحليل اللغوي-وتناول الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في مؤلف واحد.- تداخلُ أسس التحليل الصوتي والصرفي والنحوي معًا، الأمر الذي أفضى إلى غياب التحديد الدقيق لأسس كل مستوىً على حدة وفق نسق منهجي واضح، فضلاً عن تناقض الأحكام بناء على تداخل الأسس ([40]).

3-8 نتج عن ترجمة العرب لمؤلفات المنطق والفلسفة في بداية نشأة علوم اللغة – وذلك عن طريق الترجمة المباشرة عن اليونانية، أو عن طريق الاستعانة بالأنموذج السرياني المترجم عنها- ربطُ اللغة بالمنطق، وإخضاعُ دراسة العلوم اللغوية لمناهج الدراسات الفلسفية والمنطقية التي سلطت معاييرها على منهج الدراسة اللغوية، فضلاً عن تحكمها في الاستعمال اللغوي ([41]). وبناء على التأثرُ بالمنطق والفلسفة فقد تغيبت النظرية اللغوية في تلك الدراسة : أي انعدم التكامل فيها وفقدان المنهج العلمي ([42]).

3-9 نجم عن تأثير المنطق على تفكير اللغويين واحتفائهم به انتقالُ تأثيره إلى عللهم، حيث لم تكتف الدراسة اللغوية بالإجابة عن العلة الصورية – المعترف بها علميًا-، وإنما تعمقت في بحث العلة الغائية أو الحكمة الخفية المقتضية للوضع اللغوي المعين. وهذا بحث في أمور غيبية لا

سبيل لاختبار صحتها من عدمها. فضلاً عن كون دراسة العلة الغائية غير معترف به علميًا؛ لما سبق ذكره ([43]).

3-10 أدى لجوء الصرفيين إلى القياس الشكلي -المبني على المنطق وأطرافه الأربعة: المقيس عليه والمقيس والعلة والحكم- إلى مخالفةِ طبيعة اللغة القائمة على التواضع والعرف الاجتماعي؛ باستعمالهم الصوغ القياسي كوسيلة منهجية في دراسة اللغة، بينما هي عملية ترتبط بمستعمل اللغة لا بعملية البحث فيها. وبالتالي وقع التناقض والاضطراب في نتائج القياس وافتعال الأمثلة والشواهد. فضلاً عن عدم صلاحيته من الناحية العلمية حيث يضع القاعدة ويدخل تحتها ما يمكن إدخاله من مسائل وأمثلة ([44]).

3-11 نتج عن تغلب المعيارية في دراسة اللغة، والنظر إليها من جهة المتكلم لا من جهة الباحث وتقديس القواعد واتخاذها معيارًا للاستعمال اللغوي؛ توجهُ الدراسة اللغوية والصرفية إلى عرض الطريقة التي يسلكها الباحث في عملية الاشتقاق والتصريف وتركيب الجمل بنفسه وصولاً إلى المعايير التي يفرضها على المتكلمين التي تحكم على الخارج عن تلك المعايير -رغم شيوعه- بالشذوذ أو الخطأ المفضي إلى خروجه عن دائرة الاستعمال العام. بدلاً من وصف الكيفية التي يتم بها الاشتقاق، ويجري عليها التصريف، وتضم فيها بعض الصيغ إلى الأخرى عند بناء الجمل والتراكيب في ضوء المقاييس الاجتماعية التي يخضع لها الاستعمال ([45]).

3-12 انبثق عن موقف اللغويين المعياري نظرتهم المجتزأة إلى المدونة اللغوية المستندة على تصور اللغة المشتركة المعنية بالدراسة، واعتماد معايير زمانية ومكانية للمدونة اللغوية، مبنية وفق أسس جغرافية تراعي نقاء اللغة وفصاحتها والبعد عن العناصر الأجنبية. الأمر الذي أفضى إلى الاضطراب في التعامل مع المادة اللغوية، وفقدان التجانس في دراسة الأصناف المختلفة من المادة اللغوية ضمن دراسة واحدة لا تميز بينها، وتفرض القواعد على اللهجات المختلفة ([46]). وبالتالي بنيت قواعد اللغة على اعتبارات عقلية فرضت على المادة اللغوية، بدلاً من استخلاص

القواعد من مادة اللغة ([47]). ومن هنا جاءت القواعد الصرفية غريبة تفتقر إلى الانسجام والتواصل بينها وبين الأحكام اللغوية من ناحية، وواقع اللغة الاستعمالي من ناحية أخرى ([48]).

3-13 أفضت الدراسة المعيارية إلى تشكل جملة من المفاهيم النظرية المرتبطة بها ارتباطًا وثيقًا، وهي بدورها معايير حاكمة على الظواهر اللغوية، ومن تلك المفاهيم: اللحن، والسليقة، والصواب والخطأ، والفصاحة، والغرابة، والندرة، والشذوذ، والاطراد، والجودة، والقبح، والجواز، والوجوب ... وغيرها. وقد طغت المفاهيم السابقة على تفكير اللغويين بالاستناد على جملة من الوسائل المعتمدة في التعامل مع المدونة اللغوية وفق القياس والتأويل والتعليل ونحوها ([49]).

3-14 نتج عن تغييب العنصر الاجتماعي في دراسة اللغة التصورُ الخاطئ لمفهوم السليقة بأنها طبيعة في العرق العربي لا تكتسب بالاحتكاك بين الفرد وبيئته. فالعربي مسير بطبعه في الميل إلى الصواب في اللغة دون الخطأ، فلسانه يرده عن الخطأ فيها إن تعمده ([50]). وبناء عليه ابتعد مفهوم السليقة عن حقيقة الواقع اللغوي، وارتبط بالتصور الذهني عند اللغويين للغة الفصيحة أو اللغة الأدبية المشتركة ([51]). كما نتج عن تغييب العنصر الاجتماعي في دراسة اللغة إغلاقُ باب القياس في الكلمات الجديدة قياسًا على ما ذكره القدماء، والوقوفُ باللغة في مرحلة محددة لا تتجاوزها في التطور؛ ما يقطع الصلة بين اللغة والمجتمع. فضلاً عن احتفاءِ الصرفيين بالتمارين العقلية، والاعتماد عليها في إيجاد الأمثلة عند انعدام الشواهد. ومن هنا يظهر انعدم الاعتراف بالعنصر الاجتماعي في دراسة اللغة عند الأقدمين، و إغفالهم استصحاب شخصية المتكلم وما يتبعها من إدراك التطور الذي يصيب اللغة ([52]).

3-15 نشأ عن تصور اللغويين للغة الأدبية المشتركة؛ الخلط المكاني (اللهجي أو الجغرافي) بين مجموعة من اللهجات، تمثل في مجموعها المادة اللغوية التي اعتمدوا عليها، فقعدوا لها تقعيدًا واحدًا وفق قواعد عامة دون تمييز بينها أو وعي بحقيقة اختلافها عن بعضها ([53]). وبالتالي وقع الاضطراب في قواعدهم من جهة، والاختلاف بينهم فيها من جهة أخرى، مع فقدان الانسجام في

اللغة والاطراد في خصائصها ([54]). فعدم الاعتراف بوجود اللهجات العربية ودراستها دراسة مخصصة لكل لهجة بعينها ومن كل النواحي وتسجيل تطورها، وفرط اهتمامهم بتسجيل اللغة المشتركة (النموذجية)؛ أفضى كل ذلك إلى نتائج غير سليمة مبنية على منهج يفتقد الدقة والنضج ويعسر اللغة على متعلمها ([55]). كما نتج عن تصور اللغويين للغة الأدبية المشتركة، وعدم تفريقهم بين الدراسة الوصفية للغة والدراسة التاريخية لها؛ الخلط الزماني (التاريخي أو الزمني) بين مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة العربية –والبالغة ثلاثة قرون–، حيث شملوها بدراسة واحدة دون تسجيل التطورات اللغوية الحاصلة في كل مرحلة من تلك المراحل في دراسات نحوية وصرفية وصوتية ومعجمية. وبالتالي انعدم التجانس في الدراسة اللغوية، وتحجرت عند مرحلة معينة ([56]).

4- مترتبات نقد الدرس الصرفي التراثي في ضوء الاتجاه الوصفي

ترتب على مَلاحِظ الدراسة الصرفية الوصفية في سياق رؤيتها النقدية إزاء الدرس الصرفي التراثي ومنهجه مجموعة من المقترحات النظرية والتطبيقات الإجرائية العملية التي تناولت ظواهر الصرف العربي وقضاياه بالدراسة والتحليل؛ رغبة في إعادة وصف الصرف العربي وتحليل بنية الكلمة العربية وفق منظور الدراسة الوصفية. ويمكن استعراضها على هذا النحو:

4-1 الدعوة إلى تخليص الصرف العربي من فكرة الأصل المفترض، واعتماد مبدأ تعدد الأنظمة في البحث اللغوي؛ باللجوء إلى معاملة تلك الأمثلة المختلفة بصورة مغايرة لما كان عليه عمل الصرفيين؛ بالنظر إليها وفق حالتها الراهنة وبصورتها النهائية لا على ما كان أصلها قبل التحريك أو الحذف أو التغيير أو الزيادة ونحوها. ولذلك ينبغي وصف ما فيها من الظواهر، والإقرار بالأوزان المختلفة شكلاً في الباب الواحد التي تفرض معاملة مختلفة لكل منها بعيدًا عن التعسف والتكلف والافتراض في إخضاع الأشكال المختلفة إلى وزن واحد ([57]). وعليه فالأجدى في التحليل الصرفي من الناحية العملية في ضوء الدراسة الوصفية تجاوزُ وحدة الصيغة والميزان التي اعتمدها القدماء؛ ببيان الفروق الحاصلة بين شكل الصيغة وشكل المثال. فالصيغة معنية ببيان

المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال، والميزان معني بتوضيح الصورة الصوتية النهائية التي استقر عليها المثال. وبالتالي يكون التحليل الصرفي مراعيًا للإعلال والإبدال في الميزان كما راعى النقل والحذف ([58]). وعليه فالصيغة عندما تكون وحدة صرفية "مورفيم" يمتنع دخول الإعلال فيها؛ لأنها علامة على المورفيم (المعنى الوظيفي)، بينما يدخلها الإعلال عند وزنها؛ لأنها ميزان صرفي بالنسبة لأمثلتها المختلفة ([59]). فالفعل (قَالَ) يختلف عن الفعل (نَصَرَ)، فيتحتم النظر إليهما بنظرة مختلفة تراعي الفرق في كمية المقطع الصوتي من حيث الطول والقصر في كل منهما. فالأوزان الصرفية في حقيقتها مقاييس خاضعة للصوت، وقد صيغت ليقاس عليها ([60]).

4-2 ضرورة إعادة الاستقراء المستلزم جمع الصيغ المراد دراستها واستقراؤها في ظروف معينة؛ بالاعتماد على عدد هائل منها، وبالتالي فقد اهتمت الدراسة الصرفية الوصفية في بعض جوانبها بالمنهج الإحصائي المعني بحصر صيغ اللغة والوقوف على الظواهر الصرفية الأكثر شيوعًا في اللغة ([61]). فظهرت دراسات استقرائية إحصائية، تعمد إلى جمع المادة الصرفية وتبويبها وفق صفاتها المادية بعيدًا عن التقسيمات العقلية ([62])، ومن امثلتها: استقراء أوزان جموع التكسير في الفعل الثلاثي وإحصائها في عدد من الدواوين الشعرية الجاهلية وفي القرآن الكريم، وفحصها وصولاً إلى تحديد أكثرها شيوعًا في الاستعمال، ورفض ما لا يؤيده الاستعمال من خلال النصوص المستقرأة ([63]). كما تضمنت بعض الدراسات الصرفية الوصفية التي اعتمدت المنهج الإحصائي دعوات لحذف مالا يستعمل من الصيغ ومسائلها المبنية على التقدير والتعليل والتأويل ([64]). وكذلك تعديلات في بعض مسائل الصرف وطرق الصياغة؛ نتيجة التشابه في الصيغ بين بعض الأسماء وأفعالها ([65]).

ولهذه الدراسات الصرفية الوصفية المعتمدة على المنهج الإحصائي المستعينة بالحاسوب إسهامات واسعة في خدمة الجانب التعليمي، وبناء الكتب المدرسية، وترتيب قواعد التصريف

والاشتقاق وفق اطرادها في الشيوع والاستعمال؛ لتناسب المراحل التعليمية المختلفة، ولا سيما بعد تطور المنهج الإحصائي وتيسير سبله في العصر الحالي.

4-3 رفض الدراسة الوصفية اتخاذ القياس وسيلة منهجية للدراسة اللغوية. فالصوغ القياسي واطراد قوانين الظواهر اللغوية نتيجتان مترتبان على عمليتي الملاحظة والاستقراء، ولا تشكلان وسائل في الدراسة اللغوية ومنهجها من الناحية العلمية ([66]).

4-4 رفض قضية الأصالة والفرعية بين الصيغ، وتبني فكرة جعل المادة الثلاثية الخالية من المعنى أصلاً تضم إليه المورفيمات المختلفة. بمعنى: رفض مبدأ توحد الأنظمة في البحوث اللغوية وتبني فكرة تعدد الأنظمة في البحوث اللغوية ([67]).

4-5 رفض الطريقة التي سارت عليها الدراسة الصرفية القديمة فيما يتعلق بالأصل الاشتقاقي للصيغ المتضمنة عد المصدر أصلاً في رأي البصريين، وعد الفعل أصلاً في رأي الكوفيين، وما تفرع عنهما من الآراء الأخرى. والتصريح بأن المادة الثلاثية الأصلية –الصوامت الجذور– هي أصل الاشتقاق؛ بالنظر إلى كونها الوحدة المجردة من المعنى (المنعزلة عن الكلمة) والمادة الخام التي تتشكل منها سائر الصيغ المشتقة. وفي هذا الإطار يمكن إرجاع الصيغ المشتقة إلى الأصول الثلاثية (الفاء، والعين، واللام)؛ بالنظر إلى كونها تشكل علاقة القرابة بين تلك الصيغ المشتقة لفظًا ومعنىً. ويعزى التباين بين تلك الصيغ المشتقة إلى الاختلاف الذي تشكله الحركات وحروف الزيادة مع بقاء المعنى الأصلي مشتركًا بينها ([68]). واستخلاصًا لما سبق: فطريقة صياغة المشتقات في العربية وفق الدراسة الوصفية تكون بالاعتماد على الأخذ من الأصل المكون من صوامت فقط، فيشتق منه كلمات متميزة؛ بإضافة الصوائت على ذلك الأصل الصامت إضافة مقيدة بطبيعة الصائت وكميته، وبعيدًا عن الإضافة الاعتباطية. كما أن تضعيف الثاني أو الثالث من الأصل الصامت يشكل إضافة لعنصر آخر أساسي ضمن إمكانيات التغييرات الداخلية، وهو ما يطلق عليه نظام (تعاقب المصوتات) أو نظام (التحول الداخلي) ([69]).وتأسيسًا على السابق ترفض

الدراسة الصرفية الوصفية عد حروف المد عناصر من أصول الكلمات، فهي تنتمي إلى الوزن، ولا تنتمي إلى الجذر ([70]).

4-6 رفض التمسك بحروف الزيادة "سألتمونيها"، وما يترتب على القول بالزيادة في المبنى من الزيادة في المعنى: من حصر للمعنى في الحرف الزائد فقط دون الصيغة المزيدة ككل. وتبني قبول الزيادة من الحروف جميعًا. وحصر عملية التفريق بين الصيغ في عمليتي توزيع الحركات والعلل على كل حرف من الحروف الأصلية، أو زيادة بعض الحروف من حرف إلى ثلاثة أحرف موزعة في بداية الكلمة أو وسطها. وتماشيًا مع السابق فالعناصر الزائدة: كهمزة التعدية، والتضعيف، وتكرار المبنى، وتاء الافتعال، ونون الانفعال، وتاء التفاعل، والسين والتاء في (اسْتَفْعَل) عناصر لا تستقل بالمعنى، فهي من الملحقات الصرفية على الحروف الأصلية، وليست من الزيادات لأغراض نحوية تتصل بالإسناد. بل هي جهات تُفهم معنى الحدث ([71]). وكذلك مجيء حرف اللين في: (قَاتَل، قُوتِل) كاشفًا عن قيمة خلافية شكلية في الكمية توازي قيمة خلافية في المعنى؛ للتفريق بين الصيغتين في المعنى، وذلك نحو: (قتَل: قَاتَلَ)، (قُتِل: قُوتِل). وعلى العكس من ذلك تنفرد اللواصق بالدلالة على معنى صرفي وظيفي معين؛ بتعبيرها عن وحدات صرفية "مورفيمات"، وبوصفها العنصر الوحيد الذي يحمل دلالة فيما دون الصيغة من عناصر([72]).

ومن منطلق اهتمام الدراسة الصرفية الوصفية بالشكل حكمت على مقولة (الزيادة في المبنى زيادة في المعنى): بأنها زيادة جهوية تخصص معنى الحدث وتُفهم معناه دون نظر في إسناده. فهي لا تشكل عناصر مستقلة بالمعنى تُسند إليها المعاني الصرفية الوظيفية. فالمعنى الوظيفي الصرفي للصيغة المزيدة منسوب إلى الصيغة المزيدة بكاملها دون حصر له في الزوائد فقط ([73]). وهناك جهات لتخصيص معنى الحدث بخصوصه دون نظر في إسناده للمسند إليه، ويعبر عنها

بعناصر صرفية في المبنى، كالهمزة المفيدة لجهة التعدية في (أَكْرَمَ)، والتضعيف المفيد لجهة المبالغة في (كَرَّمَ) وتكرار المبنى المفيد لجهة تكرار الحدث في (دَمْدَمَ) ... ([74]).

4-7 رفض دلالة صيغة الفعل شكلاً على زمن معين في المستوى الصرفي، وربط دلالتها عليه في المستوى النحوي السياقي. بمعنى: أن صيغة الفعل بنفسها لا تحمل الدلالة على زمن بعينه. كما أنها لا تدل عليه مطلقًا حال استعمالها، فقد تدل على الزمن وربما لا تدل عليه، بحسب السياق الذي تشغله ([75]). ومن وجه آخر تقر الدراسة الصرفية الوصفية بالزمن الصرفي قسيمًا للزمن النحوي؛ بالتفريق بينهما وفق انعزال صيغة الفعل عن السياق أو دخولها فيه ([76]). وتفسيراً لذلك فالزمن الصرفي زمن يوصف خارج السياق، وتمثله جداول تصريف الفعل بواسطة اللواصق. والزمن النحوي زمن يقتصر وصفه على السياق، وتمثله تراكيب الإسناد الفعلية داخل السياق النحوي مضافًا إليها الأدوات وكافة مباني القرائن السياقية ([77])؛ بالنظر إلى كون الزمن الصرفي مؤديًا لوظيفة صيغة الفعل مجردة عن السياق، مع عدم تضمنه معنى صيغة الفعل الزمنية في السياق. فليس للزمن في السياق صيغة معينة يرتبط بها دائمًا، وإنما مدار اختيار الصيغة يكون بحسب ما يتوافر لها من قرائن وضمائم تعين على حملها معنى الزمن المحدد الذي يقتضيه السياق. وبالتالي تتضح الحدود الفاصلة بين زمني الصرف والنحو: فيكون الزمن الصرفي مطلقًا في دلالة الصيغة بشكلها على زمن لا يختلف، والزمن النحوي مقيدٌ للصيغة بحسب الجهة التي تدل على زمن معين في السياق، وليس شرطًا أن تكون منسوبة لذلك الزمن في المستوى الصرفي. ويظهر اقتصار صيغ الفعل وحدها بالدلالة على الزمن الصرفي دون غيرها، فضلاً عن وظيفتها في التمييز بين مباني التقسيم الصرفية، وما يتبعه من تفريق بين أشكال الصيغ الفعلية ([78]). ومن هنا فقد حاولت بعض الدراسات الوصفية معالجة النقص الخاص بمصطلحات الفعل الزمنية؛ للتمكن من التعبير عن كل التفريعات الزمنية للفعل بمصطلحات تكشف عن معاني جهات الأزمنة الثلاثة – الماضي، والحاضر، والمستقبل، وبحسب القرائن السياقية التي تتوافر عليها ([79]).

4-8 رفض التقسيم الثلاثي للكلم، وإعادة تقسيمه وفق أسس شكلية ووظيفية تعتمد النظرة الوصفية في المعالجة اللغوية؛ وذلك منعًا للاضطراب في التقسيم، ورغبة في إدراك مقاصد التركيب الكلامي الأساسية ([80]). ويتم ذلك بتوخي الدقة العلمية، والالتصاق بوظيفة الكلمة في العبارة والانسجام مع مقتضيات الدراسة اللسانية الحديثة. فتقسيم الكلام محكوم بطبيعة الاستعمال اللغوي في كل لغة ([81]). وتأسيسًا عليه اقترحت الدراسة الوصفية بدائل في التقسيم تستقصي كافة الكلم العربي؛ بتحديد أجزاء الكلام وتعريفها وفق أسس ثلاثة متضافرة: تتمثل في المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام، دون الاقتصار على أحدها؛ تجنبًا للخلط واللبس، وتحقيق التمايز الواضح بينها ([82]). وقد اقترحت عدة تقسيمات للكلم، من أبرزها التقسيم الرباعي للكلم ([83]) والتقسيم السباعي ([84]).

4-9 إعادة صياغة مفهوم الصرف العربي وفق الدراسة الوصفية؛ بالنظر إلى كونه يمثل كل دراسة ترتبط بالكلمة أو أحد أجزائها من منطلق التركيز على دراسة الأشكال اللغوية التي يتهيأ رصدها ووصفها في إطار محدد من العلاقات. ومن زاوية أخرى تؤدي تلك الأشكال معاني وظيفية تفيد في خدمة العبارة والجملة ([85]). وبالتالي يتشكل مفهوم الصرف في الدراسة الوصفية بعده فرعًا عن اللسانيات، ومستوىً من مستويات التحليل اللغوي، يدرس البنية ممثلة في الصيغ والمقاطع والعناصر الصوتية المؤدية لمعاني صرفية وظيفية ([86]). وقد أطلقت الدراسة الوصفية على الدرس الصرفي مصطلح المورفولوجيا ([87])؛ حيث تشكل الوحدات الصرفية (المورفيمات) مجال بحث الدراسة الصرفية الوصفية. وتتمثل تلك الوحدات في الكلمات وأجزائها ذات المعاني الصرفية من السوابق واللواحق بعيدًا عن قضايا التركيب النحوي ([88]).

4-10 الرغبة عن استعمال مصطلح الكلمة في بعض الأحيان، وقبول اختيار مصطلح الوحدة الصرفية (المورفيم) بديلاً عنه؛ نظرًا لما يعتور مصطلح الكلمة من صعوبة في تحديده وعدم الاتفاق على تعريفه تعريفًا متفقًا عليه بين الجماعة اللغوية .فضلاً عن تباين مدلوله في

مختلف اللغات البشرية ([89]). ومن هذا المنطلق يكون (المورفيم) هو الوحدة الصرفية التي تعد أصغر وحدة في بنية الوحدة اللغوية تحمل معنى وظيفيًا في البنية، ولا يمكن تقسيمه إلى وحدات أصغر منه، وليس بالضرورة أن يكون كلمة. وفي استخدام(المورفيم) كوحدة صرفية؛ تفريق بين مصطلحي الكلمة والعلامة. فالكلمة مجموعة من الأصوات الواقعة في قالب صرفي، ويقع في منزلة وسيطة بين المورفيم والجملة. أما العلامة فهي ما يعبر عن المورفيم تعبيرًا شكليًا يظهر في النطق ([90]). كما أن في استخدامه وسيلةُ لتصنيف أنواع الكلام بناءً على الصيغة والوظيفة، مع التمييز بين الفصائل النحوية. وبالتالي فالصيغة تساعد على تحديد الباب في الغالب؛ فمعناها الوظيفي هو المورفيم والمورفيم نفسه يعبر عن الباب. فالكلمة تحوي جملة من الملحقات كحروف المضارعة، وتاء الافتعال، وعلامات التأنيث التي تؤدي معاني صرفية وظيفية خاصة بها، كالمضارعة، والافتعال والتأنيث، ونحوها .وهي بدورها تعبر عن مورفيمات خاصة بها، يعبر كل منها عن باب من أبواب الصرف أو النحو ([91]). وفي هذا الإطار تعددت أنواع المورفيمات وتقسيماتها وفق استعمالها منعزلة أو متصلة، أو على شكلها .فتقسم مثلاً بحسب حريتها في الورود والاستخدام إلى حرة ومقيدة وبحسب وجودها في الكلام وعدمه إلى صفرية وكلامية، وبحسب دلالتها الوظيفية إلى معاني معجمية ومعاني اشتقاقية، وبحسب الصوت إلى بسيطة ومركبة ([92]).

4- 11 توضيح كيفية بناء النظام الصرفي العربي وتحليل بنيته؛ لتحقيق الفرق بين اللغة والكلام ومراعاة جانب المبنى والمعنى الوظيفي معًا. وذلك بالاعتماد على ثلاثة دعائم، تتمثل في:

أ -مجموعة من المعاني الصرفية، يعود قسم منها إلى تقسيم الكلم، كالاسمية والفعلية والحرفية والآخر إلى تصريف الصيغ، كالإفراد وفروعه والتكلم وفروعه والتذكير والتأنيث والتنكير والتعريف وقسم منها يُرد إلى مقولات الصياغة الصرفية، كالطلب والمطاوعة، والصيرورة، والحركة ... ونحوها.

ب –مجموعة من المباني الصرفية الموزعة بين الصيغ المجردة، واللواصق، والزوائد، ومباني الأدوات، وهذه المباني تدل على مجموعة المعاني الصرفية.

ج –مجموعة من العلاقات العضوية الإيجابية، تتمثل في ملامح الارتباط بين المباني والعلاقات المشتركة بين الصيغ. ومجموعة أخرى من القيم الخلافية أو المقابلات تتمثل في ملامح الاختلاف بين تلك المباني؛ بواسطة مباني التصريف ومعانيه التي تشكل مجالًا للمقابلات التي تفرق الصيغ بناء عليها ([93]).

4-12 الدعوة إلى ربط الدراسة الصرفية بالمفاهيم والنظريات التي يقدمها علم الأصوات الحديث: علم الأصوات العام (Phonétiqu)، وعلم الأصوات التشكيلي (Phonology)([94])؛من منطلق اهتمام الدراسة الصرفية الوصفية بالأصوات المنطوقة المسموعة، وجعلها مقدمة ضرورية في دراسة اللغة ([95]). ومن ناحية أخرى تستدعي ضرورة الحسم في مسألة تداخل القضايا الصوتية والصرفية واختلاط مباحثها دون تفريق ([96]). وفي هذا الإطار تؤكد الدراسة الصرفية الوصفية على ضرورة الإفادة من معطيات علم الأصوات الحديث في فهم مختلف الظواهر الصرفية، كالإعلال والإبدال والمماثلة والمخالفة والمد والقصر ... ونحوها. وفي تحديد الوحدات الصرفية وبيان قيمتها، وفي وصف التغيرات التي تعتري بنية الكلمة العربية التي تنشأ عن التفاعل بين عناصرها الصوتية في الكلام ([97]).

4-13 ومن زاوية أخرى فقد شكلت الدراسة الصرفية الوصفية بمنطلقاتها ومآخذها واتجاهاتها ميدانًا واسعًا لوجه آخر من النقد، تمثل في تسجيل جملة من الملاحظات النقدية الموجهة للدراسة الصرفية الوصفية. وتمثلها ثلاثة سياقات مختلفة، وهي:

أ– سياق الرفض التام لتطبيقات الدراسة الوصفية وتصوراتها إزاء الدرس الصرفي التراثي؛ نظرًا لمرجعيتها الغربية التي تشكل دعوات مغرضة للانسياق مع الدرس اللساني الغربي وذلك بنقل مصطلحاته وقواعده وأسسه الصرفية غير المنسجمة مع طبيعة اللغة العربية وصرفها. ومن

ناحية أخرى تستدعي تأويلات وتفسيرات وتعليلات جديدة؛ تؤدي إلى تعقيد الصرف العربي، وتزيد من غموضه ([98]).

ومن الملاحظات النقدية في هذ السياق: احتفاء الدراسة الوصفية بالظواهر الشاذة والنادرة، وعدم تركيزها على اطراد القواعد، ورفض الدراسة المعيارية في اللغة. الأمر الذي يستدعي إهمال الكثير مما تقرره الدراسة الوصفية من ظواهر لغوية شاذه ونادرة تعارض اطراد القواعد. فالحاجة إلى اطراد القواعد تزداد كلما كبر حجم الناطقين بها، واتسعت الرقعة الحضارية المكانية، وامتد زمانها. فالاطراد والمعيارية ضرورتان ملحتان في تحقيق التواصل اللغوي والاستقرار بين مجموعة الفئات الناطقة باللغة؛ لتأدية الوظيفة الاجتماعية للغة التي تنعدم حين يكون التركيز على الشاذ والنادر ([99]). ومن تلك الملاحظات: رفض الدراسة الوصفية الاعتماد على اللغة المكتوبة في دراسة الصيغ الصرفية، والاستعانة بمزايا النص المنطوق في وصف الأصوات، وقوانين النبر، والتنغيم، وما شاكلها من التشكيلات النطقية الأخرى. وبالتالي غاب عنها الإفادة من فرصة الثبوت والاستقرار التي يتميز بهما النص المكتوب في بعض الأحيان أكثر من المنطوق. فضلاً عن استقرار المعاني والدلالات في النصوص المكتوبة بخلاف المنطوقة، لا سيما أن مسوغات اختلاف اللهجات المنطوقة عن الفصحى مردها في كثير من الأحيان إلى تباين الناس في النبر والتنغيم، والهمز والتسهيل والقصر والمد، والإدغام والفك، والحذف والإثبات، والنحت، وغيرها من الظواهر اللغوية ([100]). ومنها أيضا: غموض المصطلحات الوصفية في الدراسة الصرفية واختلافها مع صعوبة وضعها بالعربية؛ بالنظر إلى اشتمالها على تصورات غير قائمة في أذهان اللغويين العرب، واختلاف السياق الفكري الذي تكونت فيه، وربما لا تصلح المصطلحات العربية الراسخة في التعبير عنها كمقابل يحمل سمة التطابق التام الحقيقي. وبطبيعة الحال تتولد الحيرة والاختلاط لدى المطلع المبتدئ على تلك المصطلحات الدالة على معانٍ واحدة في ضوء اضطراب المؤلفين والمترجمين وتباينهم تجاهها ([101]).

ب- سياق التأصيل للدراسة الصرفية الوصفية؛ بتلمس جذورها وتجلياتها في الصرف العربي من خلال تطبيقات الصرفيين ومناهجهم؛ رغبة في إبراز وعي الصرفيين بالدراسة الوصفية وتمثلها في مناهجهم وتطبيقاتهم، والوقوف على ما يتضمنه الدرس الصرفي التراثي من آراء متطورة من شأنها تسليط الضوء على مواضع عديدة يلتقي فيها التراث اللغوي مع النظريات الحديثة في مجال البحث اللغوي.

فالدراسة الوصفية من منظور التأصيل ليست من مبتكرات الدراسة الغربية التي عرفته في القرن العشرين، بينما عرفته الدراسة اللغوية العربية في قرنها الثاني، وليس للغرب فضل سوى في تسميته واستنباط أسسه من دراسة العرب مع إضافة تعديلات أخرى، تمثلت في اعتماد الشكل واستبعاد المعنى، واعتماد اللهجات المحكية. ومن هنا فقد بدأت الدراسة اللغوية عند العرب دراسة وصفية معتمدة على الاستقراء التام في جمع المادة اللغوية قبل استخلاص القواعد، كما درسوا اللغة في عدة مستويات: فبحثوا في الأصوات والصيغ والتراكيب والدلالة ([102]). وفي هذا السياق ينبغي التنبيه على أن الهدف من إعادة ظهور الدراسة الوصفية عند العرب في العصر الحديث يفترق عن مسوغ نشأتها عند الغرب، فظهورها عند العرب من جديد كان ردة فعل للمعيارية والمنطقية الفلسفية والافتراض. بينما نشأ عند الغرب كردة فعل للدراسات التاريخية التي كانت سائدة في تلك الفترة؛ بالنظر إلى كونها دراسات غير علمية فهي استدلالية معيارية تفتقر إلى الوصف والاستقراء ([103]). كما تؤكد الدراسة التأصيلية وعي اللغويين العرب بتقنيات الوصف اللغوي المتمثلة في: جمع المادة اللغوية، وتحديد البيئة المكانية المعنية بالدراسة، وتحديد الفترة الزمنية، ووحدة المستوى اللغوي، وما يتبعها من الاستقراء، والوصف، والتصنيف، ووضع المصطلحات اللغوية، وتلمس الموضوعية ([104]). ومما يدل على وعي اللغويين العرب بمفاهيم الدراسة الوصفية وآلاتها: تمييزهم بين مستويات الأداء، وفهمهم ثنائية التركيب، بمعنى: أنهم لم يقفوا عند حدود القول بالخطأ والصواب، بل انطلقوا في أبحاثهم من فكرة التضام والتركيب، وما ينبثق عنها من علاقات.

بالإضافة إلى إدراك العلاقة بين فروع اللغة، وضرورة اعتماد مسائل النحو والصرف على المعطيات الصوتية، ... وغيرها ([105]).

ومن تمثلات الدراسة الوصفية للغة عند العرب: أنهم عمدوا إلى جمعها من مصادرها الأصلية ثم استقرؤوا القواعد منها. كما حددوا البيئة الملائمة لأخذ اللغة، فحصروها في مناطق البادية واستبعدوا ما كان مظنة للتأثير الأجنبي. وتبنوا دراسة اللغة بالنظر إلى كونها منطوقة لا مكتوبة. وكانت السمة الغالبة على تصنيفهم في أعمالهم المبكرة سمة تقريرية في الغالب. وتضمنت دراستهم مستويات اللغة بشكل عام: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ([106]).

ومن تمثلات الدراسة الوصفية في الصرف العربي: وصف الأبنية والتقعيد للأصول المستقرأة؛ من منطلق الربط بين أشكال الأبنية ووظيفتها في التركيب، والاهتمام بالسمات الشكلية للأبنية الصرفية؛ لما تحمله من التعبير عن باب صرفي أو نحوي معين. بالإضافة إلى دراسة قواعد التحويل الداخلي بين أصوات البنية الصرفية، وما ينبثق عنها من تغييرات شكلية أو وظيفية ضمن صيغ النظام الصرفي، والربط بين اللواصق والتحويلات الداخلية في البنية ([107]).

ومن صور الدراسة الوصفية عند الصرفيين: توحيدهم الكلمات في مجموعات كبيرة وتصنيفها التصنيف الثلاثي بالاستناد على خصائص كل نوع. وقد أكد جماعة من المستشرقين صحة هذا التقسيم وانضباطه ([108]).

ج- سياق التمهيد للمنهج التوليدي التحويلي في دراسة الصرف العربي؛ حيث يشكل المنهج التوليدي التحويلي ثورةً على الوصفية. برفضها التوقف عند حدود وصف المادة اللغوية والسلوك اللغوي، وضرورة تجاوزها إلى دراسة الجانب العقلي، ووصف المعرفة اللغوية ([109]).

ونتيجة لوقوف الدراسة الصرفية الوصفية عند حدود الوصف دون محاولة إيجاد التفسيرات لها ومن تلك التفسيرات: البحث عن الأصل في البنية حين يقع الاختلاف بين صيغة الفعل الماضي (قَالَ، بَاعَ) بالألف، وصيغة الفعل المضارع (يَقُول، ويَبِيع) بتحول الألف إلى الواو والياء. ولا

يمكن حينها إغفال هذا التحول؛ بالاكتفاء بوصف الصيغة كماهي وعدها صيغة أصلية. ومن هنا دعت الحاجة إلى بقاء الأصول المقدرة والتمسك بها؛ لأن فكرة الأصلية والفرعية فكرة أساسية لفهم البنية العميقة وتحولها إلى بنية سطحية في الاتجاه التوليدي والتحويلي الذي جاء موافقًا لما درج عليه القدماء في تقدير بنى تحتية لـــ (قَالَ) و(بَاعَ) بأن أصلهما (قَوَلَ)، (بَيَعَ) ([110]).

5- النقد والتقويم

وبالاستناد على ما سبق استعراضه من منطلقات هذا الاتجاه، ورؤيته النقدية إزاء الدرس الصرفي التراثي، وما ترتب عليها من تفسيرات ومعالجات واستنتاجات، يمكن تسجيل جملة من النقاط في إطار نقد هذا الاتجاه وتقويمه من وجهة نظر هذه الدراسة، وهي على النحو الآتي:

-التأكيد ابتداء على أن النقد الصرفي الوصفي العربي حاول أن يعتمد النظرية اللسانية الوصفية الغربية الحديثة في نقده للدرس الصرفي التراثي - كما صرح بذلك بعض الباحثين العرب- (111) وقد تبنوا التصورات العقلية والمقولات النقدية التي وجهتها الدراسة الوصفية الغربية للنحو التقليدي، ومن تلك المقولات: المعيارية في الأحكام والقواعد، والتأثر بالمنطق الأرسطي، والخلط بين المستويات اللغوية ومستويات الأداء، وعدم التمييز بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة والاهتمام بمعرفة العلل الفلسفية (112). ومن هنا فقد استعارت الدراسة الصرفية الوصفية العربية ملاحظات الدراسة الوصفية الغربية على نحوها التقليدي، وأسقطتها على الدرس الصرفي التراثي؛ بهدف توضيح مواطن الخلل فيه، وما نتج عنها من الاضطراب والخلط ونحوها من ملامح القصور.

-وتماشيًا مع ما سبق: فالنقد الصرفي الوصفي للدرس الصرفي التراثي يفتقر إلى مجموعة من المعايير المنهجية المشروطة في عملية النقد، كالإبداع، والبعد عن المحاكاة والتقليد أو الإسقاط من نظرية معينة على أخرى. فكان النقد الصرفي الوصفي للدرس الصرفي التراثي يضاهي صنيع

اللسانيين الوصفيين الأوربيين في نقدهم لنحوهم المعياري الخاص، فأُسقط ذلك النقد الغربي على الصرف العربي دون مراعاة لاستصحاب السياق المعرفي للدرس الصرفي التراثي وخصوصيته في مرجعياته وفلسفته القائمة في أذهان المشتغلين به. وربما كان بالإمكان عرض المبادئ اللسانية وتطبيقاتها المتعددة – بوصفها نظرية جديدة –دون الاصطدام بالتراث العربي: بمعنى الإفادة الحقيقة من المعطيات اللسانية الوصفية بتبنيها وتطبيقها في الصرف العربي بعيدًا عن نقد الدرس الصرفي التراثي، واتخاذه مرحلة انتقالية؛ لتسويغ المقولات الوصفية وتقديمها في البيئة العربية و محاولة تطبيقها ([113]). وتأسيسًا على ما سبق: فالنقد الصرفي الوصفي العربي لم يشكل ضرورة للانتقال بين المرحلتين(النموذجين)، ولا مسوغًا مقبولاً لتقديم المبادئ الوصفية اللسانية. وكان يمكن تشكيل موقف تجاوزي تدريجي قائم على الربط لا النقد؛ بإزالة العوائق تدريجيًا، وتهيئة مناخ فكري جديد يتخطى مظاهر التعارض والتمايز بين المرحلتين ([114]). كما يلاحظ أن الاتجاه الوصفي في نقد الدرس الصرفي التراثي يفتقر إلى تحديد المصادر والأسس النظرية والمنهجية التي اعتمدها في نقده، وبنى عليها تطبيقاته الصرفية التي وظفها في معالجة قضايا الصرف العربي، فضلاً عن وقوع الاختلاف داخل هذا الاتجاه إزاء بعض المفاهيم، وما يتبعها من جوانب التحليل الشكلية والوظيفية ([115])،وعدم الوعي بمناسبة تلك المفاهيم والتطبيقات لطبيعة اللغة العربية وبنيتها الصرفية.

وصفوة القول في هذه النقطة: أن الفجوة المنهجية تتمثل في انطلاق النقد من اللسانيات الغربية (المرجعية الخارجية)، وتوجيهه إلى الدرس الصرفي التراثي دون وعي بعدم انسجام فرضيات هذا الاتجاه الوصفي اللساني الغربي مع الدرس الصرفي التراثي، ومحاولة تقييمه في ضوئها. ومن زاوية أخرى وقعت تطبيقات الاتجاه الصرفي الوصفي تحت وطأة الدرس الصرفي التراثي ومصطلحاته ونظرياته وفلسفته الفكرية في استدعاء تصورات الأقدمين، وتحليلهم للقضايا الصرفية المطروحة، كالأصل مثلا. وبالتالي شكلت أفكار الأقدمين وتصوراتهم مصدرًا هامًا للكتابة في الاتجاه الوصفي؛ باعتماده بوعي وبدونه على تلك التصورات وما ترتب عليها من مصطلحات ومفاهيم في أسلوب معاصر ([116]).

– كما يُلاحظ على النقد الوصفي للتراث اللغوي العربي والصرفي بوجه خاص الإسهامُ بوعي وبدونه في تقديم اللسانيات إلى القارئ العربي والتنبيه على أهميتها من ناحية، و تحريك عجلة النقد اللغوي واللساني في الثقافة اللسانية العربية من ناحية أخرى ([117]). وبناء على ما سبق يمكن ضبط اتجاهات الباحثين العرب المحدثين في تعاطيهم مع مفاهيم الاتجاه الوصفي وتطبيقاته فيما يلي ([118]): الاتجاه التأصيلي التأسيسي للتراث، والاتجاه الوصفي التقريري، والاتجاه التفسيري. وبناء عليها تنبثق أبرز الكتابات النقدية الصرفية الخارجية التي تتجلى فيها ملامح النقد الصرفي الخارجي. وتمثلها: الكتابة النقدية الوصفية التقريرية، والكتابة النقدية الصرفية التأصيلية. والكتابة النقدية التفسيرية التحويلية. وقد توجهت الأخيرة بالكتابة النقدية إلى مبادئ الاتجاه الوصفي وتفسيراته.

– وفي إطار محاولات التأصيل للدراسة الوصفية الصرفية عند العر ب؛ يلاحظ على أغلب تلك المحاولات الانطلاق من المقارنات الأولية السطحية المبنية على التخمين بين بعض المفاهيم والملاحظات الوصفية وتفسيرها في الصرف العربي. كما يلاحظ عليها الطرح الاستباقي الذي لا يستوعب الصرف العربي في أبعاده العلمية والمعرفية و يعمل على تجزئة مفاهيمه الفردية بمنأى عن الإطار النسقي والمفاهيمي المكون له والمتطور في ضوئه، فضلا عن غياب الفائدة المرجوة من ذلك التأصيل؛ حيث يتلمس إشارات جزئية هامشية تفتقر إلى الاستدلال والبرهان المستند على أصول علمية لازمة، و إلى المقايسة المعرفية الموضحة لكيفية انتقال المعرفة الصرفية، وإعادة انتاجها بما يتواءم مع قوانين العقل الغربي ([119]) . ومن ناحية أخرى تتصل بتصورات تأثير الدرس الصرفي التراثي بشكل مباشر في الدراسة اللسانية الوصفية الغربية؛ بتبني أسبقيته في تطبيق تلك المبادئ الوصفية من خلال تلمسها في طبيعة القضايا المطروحة، واستعمال بعض المصطلحات والعبارات العلمية والنتائج المتوصل إليها . وحتى يثبت ذلك لابد من تقديم الدليل على ترابط الأفكار وتشابك المفاهيم، فيحتفظ التحليل بتأثير الأول في الثاني داخل الإطار التراتبي بين النموذجين العربي والغربي ([120]). أي أن أصالة التفكير عند الأقدمين في الدرس الصرفي التراثي ليس ضروريًا أن تتعلق بأي نظرية صرفية حديثة ذات قيمة نظرية ومنهجية ([121]).

– وفي إطار المحاولات التفسيرية القائمة على النقد لمبادئ الوصفية في الاتجاه التوليدي؛ يلاحظ أن النقد اللغوي واللساني من أهم الأدوات التي أسهمت في انبثاق النظريات اللسانية، كما هو الحال في انبثاق النظريات الكبرى في مختلف الحقول العلمية .فالمعرفة اللغوية واللسانية لم تتوالد إلا في ضوء المراجعات للمنجزات اللغوية واللسانية السابقة.

– وبناء على ما سبق يمكن حصر ملامح تأثير الدراسة الوصفية اللسانية الغربية في الدراسة الوصفية للصرف العربي في جوانب محددة، كجانب المفاهيم والمصطلحات الوصفية الجديدة التي تتناول الظواهر الصرفية بمفاهيم ومصطلحات جديدة وغربية على الاستعمال العربي كالمورفيم مثلاً: أي حصول التعديل في المفاهيم والاصطلاحات الصرفية؛ لتنسجم مع المفاهيم والمصطلحات اللسانية الوصفية الغربية الحديثة. وكذلك جانب تصنيف العناصر الصرفية وفرزها وتحليلها وبيان وظائفها ومعانيها؛ باستعمال الأشكال والرموز والجداول والأقواس ونحوها (122).

– يلاحظ في تقديم مقولة الوصف في إطار النقد للدراسة اللغوية القديمة والصرفية خاصة اتخاذها أشكالاً متعددة ارتبطت بسياقات تقابلية معينة:

كالتقابل بين الوصفي وخلافه في إطار الموضوعية :أي نزوع البحث اللساني والصرفي خاصة – في تصورات اللسانيين العرب –إلى تبني الموضوعية الخاضعة للملاحظة العلمية، وتسجيل الملاحظات في دراسة سلوك الظواهر، دون الانقياد خلف الأحكام الذاتية المبنية على الأهواء والمعتقدات والمعارف السابقة ([123]).

والقول بموضوعية الوصفية يحتاج إلى نوع من التحقق وإدراك مدى تمثلها لذلك، وهذا مالم يتحقق بشكل واضح في ضوء المعالجات السابقة، ولاسيما في إسقاط منهج الدراسة اللسانية الغربية – بكل ما يحيط به من إشكالات وملابسات مفهومية ومعرفية – على الدراسة اللسانية العربية ([124]) دون مراعاة للسياق المعرفي لكل منهما.

وكذلك التقابل بين الوصفي وخلافه في إطار البحث والاستعمال اللغويين، بجعل الوصف مقابلاً منهجيًا ونظريًا – في تناول القضايا الصرفية والتعبير عنها – للمعيار الصوابي الاستعمالي : أي نزوع البحث اللساني والصرفي خاصة إلى تمثيل واقع الصيغ اللغوية وإلغاء الأحكام المعيارية القيمية في دراسة اللغة؛ ما يجعل من الوصف والمعيارية ثنائية غير صالحة للتقابل؛ لعدم تحقق الانتماء فيهما إلى الحيز التصوري نفسه، وكونهما رؤيتين مستقلتين عن بعضهما ([125]).

فضلاً عما أشير إليه سابقًا في الحديث عن مرتكزات الدرس الصرفي التراثي من التكامل الحاصل بين الوصف والمعيار الصوابي في تحقيق الشمول المنهجي في ضبط الدراسة اللغوية والصرفية في جانبي البحث والاستعمال؛ ما ينفي التعارض بينهما .

ومن التقابلات كذلك: التقابل بين الوصفي وخلافه في إطار الفترة المعنية بالدراسة، بجعل الوصف مقابلاً للتأريخ المرحلي :أي نزوع البحث اللساني والصرفي خاصة إلى الاكتفاء بالحقائق الوصفية لواقع الظواهر الصرفية، دون تتبع لتاريخها المبني على الحدس والتخمينات ([126]).

ومنها: التقابل بين الوصفي وخلافه في إطار التعليل الفلسفي، بجعل الوصف مقابلاً للتعليل الفلسفي المنطقي :أي نزوع البحث اللساني والصرفي خاصة إلى الوصف العلمي الدقيق دون بحث في الأسباب أو العلل القائمة على التأويلات والتقديرات والمقايسات العقلية لا الشكلية بين الظواهر أو الأحكام، أي: تقرير الواقع اللغوي ([127]). وذلك بالاكتفاء بالإجابة عن كيفية حدوث الظاهرة دون استطراد في بحث العلل والأسباب ([128]).

وفي ضوء هذا التقابل وعدم كفاية الوصف دون تفسير أو تعليل في تحليل الظواهر اللغوية والصرفية؛ دعت الحاجة إلى تطبيق الاتجاه التفسيري الذي تبنته الدراسة التوليدية، وجعله مقابلًا للتعليل في الدراسة اللغوية العربية القديمة ([129]).

وقد حمل هذا الاتجاه جملة من الاستدراكات المنهجية على الاتجاه الوصفي التقريري([130])التي شكلت بدورها انعكاسًا لاتجاه النقد اللساني؛ بجعله موجهًا إلى اللسانيات بدلاً من التراث، وهكذا توالت الاتجاهات اللسانية الأخرى، بسد الثغرات في الاتجاهات السالفة.

ثبت المصادر والمراجع

- أحمد، نُوزَاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، (بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، 1996م).
- أنيس، إبراهيم،
في اللهجات العربية، ط8، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1992م).
من أسرار اللغة، ط 6، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1978م).
منهج الإحصاء في البحث اللغوي، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر (1969م).
- أيوب، عبد الرحمن،
العربية ولهجاتها، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1986م).
أصوات اللغة، ط2 (القاهرة: مطبعة الكيلاني، ١٩٦٨م).
دراسات نقدية في النحو العربي، (الكويت: مؤسسة الصباح، 1957م).
- بركات، مبروك، النقد اللساني العربي: دراسة تقويمية للبحوث النحوية النقدية الحديثة، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2017م).
- بركة، بسام، علم الأصوات العام: أصوات اللغة العربية، (بيروت: مركز الإنماء القومي، بلا تاريخ).
- بشر، كمال
دراسات في علم اللغة، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م).
مفهوم علم الصرف، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد 25، نوفمبر (1969م).
- بكوش، فاطمة الهاشمي، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: دراسة في النشاط اللساني العربي، (القاهرة: دار إيتراك للنشر والتوزيع، 2004م).
- البهنساوي، حسام، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث "في مجالي مفهوم اللغة والدراسات النحوية"، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1994م).
- بوشنب، حسين، النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بو زريعة، (2006م).
- توامة، عبد الجبار، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته- دراسات في النحو العربي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤م).
- ثالث، الحاج موسى، مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة: دراسة نظرية وتطبيقية على اللغة العربية المعاصرة، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك سعود، أبريل (٢٠٠٦م).
- الجندي، أحمد علم الدين، بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 4، (1981م).
- حركات، مصطفى، اللسانيات العامة وقضايا العربية، (بيروت: المكتبة العصرية، 1998م).
- حسان، تمام،

اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م).
الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو– فقه اللغة– البلاغة، (القاهرة: عالم الكتب، 200م)
مناهج البحث في اللغة، (القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م).
اللغة العربية معناها ومبناها (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م).

- حسنين، صلاح الدين صالح، الدراسات اللغوية الحديثة وجذورها عند العرب، مجلة الفيصل، الرياض، العدد 59، السنة الخامسة، مارس (1982م).
- الحناش، محمد، البنيوية في اللسانيات، (الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1980م).
- خرما، نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة.، سلسلة عالم المعرفة، العدد 9، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر(1978م).
- خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، (الإسكندرية: مطبعة جامعة الإسكندرية، 1988م).
- الخولي، محمد علي، معجم علم اللغة النظري، ط 2، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٢م).
- درويش، عبد الله، دراسات في علم الصرف، (مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، ١٩٨١م).
- الراجحي، عبده،

النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٩م).
التطبيق الصرفي، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٣م).

- زوين، علي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1986م).
- الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م).
- السامرائي، إبراهيم، الفعل: زمانه وأبنيته، (بغداد: مطبعة العاني، 1966م).
- سوسير، فردينان دي،

دروس في الألسنية العامة، ترجمة: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، (بيروت: الدار العربية للكتاب، 1985م).
علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، ط3، (بغداد: دار آفاق عربية، 1985م).

- شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م).
- الشايب، فوزي، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 30، السنة العاشرة، يناير (1986م).
- شريف، محمد أبو الفتوح،

نظرة وصفية في تصريف الأسماء، (القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٨٠م).
نظرة وصفية في تصريف الافعال، (القاهرة: مكتبة الشباب– مطبعة قاصد خير، ١٩٧٦م).

- عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٥م).

- عبد العزيز، محمد حسن، علم اللغة الحديث، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2011م).
- عبد المقصود، عبد المقصود محمد، دارسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2006م).
- عبده، داود، أبحاث في اللغة العربية، (بيروت: مكتبة لبان، 1973م).
- العزاوي، نعمة رحيم، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، (بغداد: منشورات المجمع العلمي، ٢٠٠١م).
- العزم، إسماعيل أبو اليزيد إسماعيل، الوحدة الصرفية (المورفونيم) في ضوء علم اللغة الحديث، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنين، القاهرة، العدد ٣٣، (2016م).
- العلواني، نسرين شنوف، البحث الصرفي الدراسات الصرفية العربية الحديثة، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، مجلس كلية التربية –ابن رشد، (2003م).
- علي، ناصر حسين، الصيغ الثلاثية: مجردة ومزيدة اشتقاقاً ودلالةً، (دمشق: المطبعة التعاونية، ١٩٨٩م).
- عمايرة، إسماعيل، المستشرقون والمناهج اللغوية، ط2، (عمان: دار حنين، ١٩٩٢م).
- عيد، محمد فرج،

أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٩م).

دراسة النحاة للغة بين المنهج الملتزم والاجتهاد العرفي، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٨، (1978م).

- غلفان، مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 4، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (1998م).
- غويرق، حميد، ملامح المنهج الآني الوصفي في التراث اللغوي العربي: مقاربة لسانية بنيوية، مجلة الأثر، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 33، يونيو (2020م).
- فريحة، أنيس،

نظريات في اللغة، ط2، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١م).

في العربية وبعض مشكلاتها، (بيروت: دار النهار، 1980م).

- فليش، هنري، العربية الفصحى: دراسة في البناء اللغوي، تعريب: عبد الصبور شاهين، ط2 (القاهرة: مكتبة الشباب، 1997م).
- قبايلي، عبد الغاني، أثر اللسانيات الغربية على اللسانيات العربية الحديثة –التفسيرية عينة–، رسالة دكتوراه، الجزائر، جامعة باتنة، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، قسم اللغة والأدب العربي، (2017م).
- قدور، أحمد محمد، مبادئ اللسانيات، ط 3، (دمشق: دار الفكر، 2008م).
- ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة :حلمي خليل، (الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م).
- ماريو باي،

لغات البشر: أصولها وطبيعتها وتطورها، ترجمة: صلاح عبد المجيد العربي، (القاهرة: الجامعة الأمريكية، ١٩٧٠م).

- المخزومي، مهدي،
في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، (القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٦٦).
- المسدي، عبد السلام، اللسانيات وأسسها المعرفية، (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٦م).
- المطلبي، مالك يوسف، الزمن واللغة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م).
- الملخ، حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، (عمان: دار الشروق، ٢٠٠٠م).
- النحاس، مصطفى، التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية، مجلة اللسان العربي، الرباط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – مكتب تنسيق التعريب، المجلد 18، العدد 1، (1980م).
- نهر، هادي، الحروف والأصوات العربية في مباحث القدماء والمحدثين، مجلة آداب المستنصرية، الجامعة المستنصرية، العدد 8، (1984م).
- ورقش، وضحى أحمد، المورفيم في الصرف العربي، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المركز القومي للبحوث بغزة، المجلد ٤، العدد ٢، يونيو، (2018م).
- يعقوب، إميل بديع، فقه اللغة العربية وخصائصها، (بيروت: دار العلم للملايين، 1982م).

الهوامش:

(1) ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة :حلمي خليل، (لإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م)، 39.

(2) يُنظر: ماريوباي، لغات البشر: أصولها وطبيعتها وتطورها، ترجمة: صلاح عبدالمجيد العربي، (القاهرة: الجامعة الأمريكية، ١٩٧٠م)، ١١.

(3) يُنظر: عيد، محمد فرج، أصول النحو العربي أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٩م)، 60-61.

(4) يُنظر :حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة٠(القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م)، 270.

(5) يُنظر: سوسير، فرديناند دي، دروس في الألسنية العامة، ترجمة: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، (بيروت: الدار العربية للكتاب، 1985م)، 24-25.

(6) يُنظر: خرما، نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 9، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر(1978م)، 88.

(7) يُنظر: المرجع السابق.

(8) يُنظر: سوسير، علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، ط3، (بغداد: دار آفاق عربية، 1985م)، 37.

(9) يُنظر: بركة، بسام، علم الأصوات العام: أصوات اللغة العربية، (بيروت: مركز الإنماء القومي، بلا تاريخ)، 14.

(10) يُنظر: عمايرة، إسماعيل، المستشرقون ومناهجهم اللغوية، ط2، (عمان: دار حنين، ١٩٩٢م)، 88-89.

(11) يُنظر: العزاوي، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، (بغداد: منشورات المجمع العلمي، ٢٠٠١م). 96 وما يليها، وعبد العزيز، محمد حسن، علم اللغة الحديث، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2011م)، 140وما يليها.

(12) ينظر: زوين، علي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1986م)، 10.

(13) يُنظر: العزاوي، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، 99- 100.

(14) يُنظر: المرجع السابق، 100- 101.

(15) يُنظر: غويرق، حميد، ملامح المنهج الآني الوصفي في التراث اللغوي العربي: مقاربة لسانية بنيوية، مجلة الأثر، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 33، يونيو (2020م)، 67.

(16)يُنظر: الحناش، محمد، البنيوية في اللسانيات، (الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1980م)، 24.

(17) يُنظر: الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٩م)،.34.

(18) يُنظر: المرجع السابق، 154- 155.

(19) يُنظر: المرجع السابق ،157- 158.

(20) يُنظر: عبدالعزيز، علم اللغة الحديث، 139- 140.

(21) يُنظر: عمايرة، المستشرقون ومناهجهم اللغوية، 96- 99.

(22) يُنظر: خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة.، 91.

(23) يُنظر: عمايرة، المستشرقون ومناهجهم اللغوية، 96- 99.

(24) يُنظر: خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، 90.

(25) يُنظر: المرجع السابق، 89.

([26]) يُنظر: بشر، كمال، مفهوم علم الصرف، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد 25، نوفمبر (1969م)، 120وما يليها.

(27) يُنظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، 181، وفريحة، أنيس، في العربية وبعض مشكلاتها، (بيروت: دار النهار، 1980م)، 96- 97.

(28) يُنظر: عبده، داود، أبحاث في اللغة العربية،(بيروت: مكتبة لبان، 1973م)، 9- 20، والراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، 143- 144، والنحاس، مصطفى، التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية، مجلة اللسان العربي، الرباط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - مكتب تنسيق التعريب، المجلد 18، العدد 1، (1980م)، 47.

(29) يُنظر: فريحة، أنيس، نظريات في اللغة، ط2، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١م)، 140- 141.

(30) يُنظر: الجندي، أحمد علم الدين، بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 4، (1981م)، 140- 141.

(31) يُنظر: حسان ، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م)،167، وعلي، ناصر حسين، الصيغ الثلاثية: مجردة ومزيدة اشتقاقًا ودلالةً، (دمشق: المطبعة التعاونية، ١٩٨٩م)، 41- 43.

(32) يُنظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ١٨٣- ١٨٦، واللغة العربية معناها ومبناها، 161- 162.

(33) يُنظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ١٨٣- ١٨٦، واللغة العربية معناها ومبناها، 161- 162.

(34) يُنظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ١٦٠- ١٦١.

(35) يُنظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ١٨٣- ١٨٦، واللغة العربية معناها ومبناها، 161- 162.

(36) يُنظر: عبد المقصود، عبد المقصود محمد، دارسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2006م)، ١٩٤- ١٩٥، وأنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ط 6، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1978م)، ١٧٠- ١٧٢، والمطلبي، مالك يوسف، الزمن واللغة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م)، ٣٦، ٤٢، ٦١، ٨٣، 92- 93

(37) يُنظر: توامة، عبد الجبار، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته- دراسات في النحو العربي-، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤م)، ٩٦.

(38) يُنظر: الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م)، ٢٣- ٢٥.

(39) يُنظر: قدور، أحمد، مبادئ اللسانيات، ط 3، (دمشق: دار الفكر، 2008م)، ٢٠٨، وأنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ط 6، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1978م)،٢٧٩- ٢٨١.

(40) يُنظر :عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ١٣١، ١٣٢، والراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ٤٧، ٥٢.

(41) يُنظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، 16- 17، وفريحة، أنيس، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، (بيروت: دار النهار، 1980م)، 89.

(42) يُنظر: خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، (الإسكندرية: مطبعة جامعة الإسكندرية، 1988م)،61، وبشر، كمال، دراسات في علم اللغة، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م)،16-21.

(43) يُنظر: حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م)،50- 51.

(44)يُنظر: بكوش، فاطمة الهاشمي، نشأة الدرس اللساني،(القاهرة: دار إيتراك للنشر والتوزيع، 2004م)، 68، وحسان، مناهج البحث في اللغة، 24- 25، واللغة بين المعيارية والوصفية، 43 وما يليها.

(45) يُنظر: حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، 26- 28.

(46) يُنظر: بكوش، نشأة الدرس اللساني، 70- 72، وحسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، 3-83- 84.

(47) يُنظر: أيوب، عبدالرحمن ، دراسات نقدية في النحو العربي، (الكويت: مؤسسة الصباح، 1957م)،د (مقدمة المؤلف).

(48) يُنظر: الشايب، فوزي، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 30، السنة العاشرة، يناير (1986م)، 79.

(49) يُنظر: بكوش، نشأة الدرس اللساني، 72- 73

(50) يُنظر: حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، 86.

(51) يُنظر: بكوش، نشأة الدرس اللساني، 73.

(52)يُنظر: حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، 86 وما يليها.

(53) يُنظر: المرجع السابق، 32، وأيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، د (مقدمة المؤلف)، والعربية ولهجاتها، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1986م)، 24.

(54) يُنظر: أنيس، إبراهيم، منهج الإحصاء في البحث اللغوي، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر (1969م)، 24، وفي اللهجات العربية، ط8، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1992م)، 48.

(55) يُنظر: بكوش، نشأة الدرس اللساني، 77، وحسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، 83.، وعيد، محمد، دراسة النحاة للغة بين المنهج الملتزم والاجتهاد العرفي، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٨، (1978م)، ١١٨ -١١٩.

(56) يُنظر: بكوش، نشأة الدرس اللساني، 77، وحسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، 32، 83. ، والسعران،محمود، علم اللغة :مقدمة للقارئ العربي،(بيروت: دار النهضة العربية، 1980م)، ٣٩ -٤٣.

(57) يُنظر: بشر، مفهوم علم الصرف، 120 وما يليها، وفريحة، نظريات في اللغة، 140- 141.

(58) يُنظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 145. فالصورة النهائية التي استقرت عليها الكلمة تمثل وزنها الصرفي (المبنى الصوتي)، ولا تمثل صيغتها (المبنى الصرفي).

(59) يُنظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، 173- 175.

(60) يُنظر: الجندي، أحمد، بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 4، (1981م)،140- 141.

(61) يُنظر: عمايرة، المستشرقون ومناهجهم اللغوية، ١٢٣.

(62) يُنظر: العلواني، نسرين، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، مجلس كلية التربية –ابن رشد، (2003م)، ٢٣٢.

(63) يُنظر: أنيس، منهج الإحصاء في البحث اللغوي، ٢٠ وما يليها.

(64) يُنظر: شريف، محمد أبو الفتوح، نظرة وصفية في تصريف الافعال، (القاهرة: مكتبة الشباب- مطبعة قاصد خير، ١٩٧٦م)، ١٥- ١٩، ٨٢- ٨٣، ١١٥- ١١٦، ونظرة وصفية في تصريف الأسماء، (القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٨٠م)، ٢٤- ٣٠، ٦١- ٦٦، ٩٦- ١١٩.

(65) يُنظر: درويش، عبدالله، دراسات في علم الصرف، (مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، ١٩٨١م)، 5، 58، 79، 92، 95.

(66) يُنظر: حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، 25، 47.

(67) يُنظر: بشر ، مفهوم علم الصرف، 120 وما يليها، وحسان، مناهج البحث في اللغة، 181، وفريحة، في العربية وبعض مشكلاتها، 96- 97.

(68) يُنظر: شاهين، عبد الصبور،المنهج الصوتي للبنية العربية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م)، 43- 45. وحسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 167- 169، ومناهج البحث في اللغة، 177- 181، وأنيس، من أسرار اللغة، 63.

(69) يُنظر: فليش، هنري، العربية الفصحى: دراسة في البناء اللغوي، تعريب: عبدالصبور شاهين، ط2 (القاهرة: مكتبة الشباب، 1997م)، 135- 137، 141، 181، 186- 187.، وعبد المقصود، عبد المقصود محمد، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2006م)، 185.

(70) حركات، مصطفى، اللسانيات العامة وقضايا العربية، (بيروت: المكتبة العصرية، 1998م)، ٧٤ - ٧٥، وعبدالمقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ١٧٧.

(71) يُنظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ١٤٤، ١٦٠- ١٦١.

(72) يُنظر: المرجع السابق،147، 161، وحسان، مناهج البحث في اللغة، 184183، 186- 188.

(73) ينظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ١٦٠- ١٦١، ٢٥٧.

(74) ينظر: المرجع السابق، ٢٥٧- ٢٥٩. و"مفهوم الجهة" في اللسانيات من المفاهيم الهامة في مجال الدراسة الوصفية، وتعني الجهة: حالة الحدث التي تعبر عنها صيغة الفعل؛ بالنظر إلى مدة الحدث وكيفية وقوعه. فهو يدنو من مفهوم "طبيعة الحدث" أو "طبيعة الفعل". والجهة ترتبط بالحدث في المستوى الصرفي بخصوصه دون إسناده إلى المسند إليه من حيث تمامه أو عدمه أو من حيث امتداده أو ثباته، أو تكرره وعدم تكرره إلى غير ذلك من الثنائيات. كما ترتبط الجهة بالحدث في المستوى النحوي؛ لتقييد إسناد الحدث بالمسند إليه. ومن جهة أخرى ترتبط الجهة بالزمن في المستوى النحوي دون الصرفي من حيث تمامه وعدمه، واستمراره، وتدرجه، وقربه وبعده، وانقطاعه واتصاله، وانتهائه، وشروعه، ومقاربته. ولتوضيح ذلك، يُنظر: ثالث، الحاج موسى، مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة: دراسة نظرية وتطبيقية على اللغة العربية المعاصرة، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك سعود، أبريل (٢٠٠٦م)، ٣، ٢٢- ٢٣، ٣٤، ٤٦ وما يليها، 130- 131، وحسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 257وما يليها.

(75) يُنظر: عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ١٩٤، والمطلبي، غالب، الزمن واللغة،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م)،٦١- ٦٣.

(76) يُنظر: عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ١٩٥، والمطلبي، الزمن واللغة، ٣٦- ٣٨، وحسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 240وما يليها، والسامرائي، إبراهيم، الفعل: زمانه وأبنيته،(بغداد: مطبعة العاني، 1966م)، ٢٣.

(77) يُنظر: قدور، مبادئ اللسانيات، ٢٥٧، وحسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٤٠ وما يليها.

(78) يُنظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 240وما يليها.

(79) يُنظر: توامة، عبد الجبار، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤م)، 102- 104، وحسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 245وما يليها. ومن تلك الاصطلاحات: البسيط-الخالي من الجهة-، والقريب والبعيد، والمنقطع والمتصل، والمتجدد والمنتهي والشروعي والمقاربي، ونحوها.

(80) يُنظر: الساقي، فاضل، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة،(القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م)، ٢٥.

(81) يُنظر: عبدالمقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ١٥١.

(82) يُنظر: أنيس، من أسرار اللغة، ٢٨١- ٢٨٢.

(83) وهذ التقسيم يرفض التقسيم الثلاثي، ويتبنى التقسيم الرباعي المبني على أسس المعنى والصيغة والوظيفة، فيقسم الكلم إلى أربعة أقسام: الاسم. ويندرج تحته (الاسم العام، العلم، الصفة)، والضمير. ويندرج تحته (الضمائر، ألفاظ الإشارة، الموصولات، العدد)، والفعل، والأداة. يُنظر: أنيس، من أسرار اللغة، ٢٨٢- ٢٩٤، وحسان، مناهج البحث في اللغة، ٢٠٢- ٢٠٣.

ومن التقسيمات الرباعية كذلك: الاسم، والفعل، والأداة، والكناية. يُنظر: المخزومي، مهدي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، (القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٦٦)، ٤٦.

(84) وهذا التقسيم يرفض التقسيم الثلاثي، ويتبني التقسيم السباعي المبني أيضًا على العناية بالمبنى والمعنى معا (الشكل والوظيفة)، وهو على النحو الآتي: الاسم ومعناه (الاسمية)، والصفة ومعناها(الوصفية)، والفعل ومعناه (الفعلية)، والضمير ومعناه(الإضمار)، والخالفة ومعناها(الإفصاح)، والظرف ومعناه (الظرفية)، والأداة ومعناها (معنى التعليق بها). يُنظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٨٦ وما يليها، والساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة، ٢١٤ وما يليها.

(85) يُنظر :عبدالمقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ١٢٩،الراجحي،عبده، التطبيق الصرفي،(بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٣م)، ٧، وبشر، دراسات في علم اللغة، ٢ /٨٥.

(86) يُنظر :عبدالمقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، 93.

(87) تمت الإشارة إلى هذا المصطلح في الجزء الخاص بمفهوم الصرف العربي الحديث في القسم الأول من الدراسة.

(88) يُنظر :عبدالمقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ٩٣، وقدور، مبادئ اللسانيات، ١٨٥، والخولي، محمد علي، معجم علم اللغة النظري، ط 2، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٢م)، ١٧٥ -١٧٦.

(89) يُنظر :قدور، مبادئ اللسانيات، ١٩٥ -١٩٦.

(90) يُنظر : آل ورقش، وضحى أحمد، المورفيم في الصرف العربي، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المركز القومي للبحوث بغزة، المجلد ٤، العدد ٢، يونيو، (2018م)، ٩٥ -٩٦، وحسان، مناهج البحث في اللغة، ١٧٢.

(91) يُنظر :حسان، مناهج البحث في اللغة، ١٨٦ -١٨٨.

(92) يُنظر :أبو العزم، إسماعيل أبو اليزيد إسماعيل، الوحدة الصرفية (المورفونيم) في ضوء علم اللغة الحديث، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنين، القاهرة، العدد ٣٣، (2016م)، ٢٩٥٠ -٢٩٥٣ .

(93) يُنظر :حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٨٢.

(94) يُنظر: عبدالمقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية،215- 216، والعلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، 97.

(95) يُنظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها،47. وفريحة، نظريات في اللغة، 41.

(96) يُنظر: بشر، دراسات في علم اللغة، ٢٣٩.

(97) يُنظر: بكوش، نشأة الدرس اللساني، 120، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، 25.

(98) يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، 90.

(99) يُنظر: عمايرة، المستشرقون ومناهجهم اللغوية، 93- 94.

(100) يُنظر: عمايرة، المستشرقون ومناهجهم اللغوية، 95.

(101) يُنظر: السعران، علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، ٢٩، ٨٢ .

(102) ينظر: حسنين، صلاح الدين صالح، الدراسات اللغوية الحديثة وجذورها عند العرب، مجلة الفيصل، الرياض، العدد 59، السنة الخامسة، مارس (1982م)، 60.

(103) يُنظر: الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، 38.

(104) يُنظر: أحمد، نُوزَاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، (بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، 1996م)، 33- 83.

(105) يُنظر: البهنساوي، حسام، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث "في مجالي مفهوم اللغة والدراسات النحوية"، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1994م)، 26 وما يليها.

(106) يُنظر: يعقوب، إميل بديع، فقه اللغة العربية وخصائصها، (بيروت: دار العلم للملايين، 1982م)، 94- 95.

(107) يُنظر: أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، 161- 231، 306- 307.

(108) يُنظر: نهر، هادي، الحروف والأصوات العربية في مباحث القدماء والمحدثين، مجلة آداب المستنصرية، الجامعة المستنصرية، العدد 8، (1984م)، 213- 214.

(109) يُنظر: الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، 111- 114.

(110) يُنظر: عبده، أبحاث في اللغة، 9- 20، والراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، 144، والنحاس، التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية، 47.

(111) يُنظر: حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، 11.

(112) يُنظر: الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، 45، 48 وما يليها، 160.

(113) يُنظر :بو شنب، حسين، النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بو زريعة، (2006م)، ١٠١ -١٠٣

(114) غلفان، مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة :دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 4، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (1998م)، 37، 46.

(115) يُنظر :غلفان، اللسانيات العربية الحديثة :دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ١٧٧ وما يليها.

(116) يُنظر : بركات، مبروك، النقد اللساني العربي دراسة تقويمية للبحوث النحوية النقدية الحديثة، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2017م)، ١٩١ وما يليها، وغلفان، اللسانيات العربية الحديثة :دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ١٩٧.

(117) يُنظر : بركات، النقد اللساني العربي، ١٩٣، ٢٣٩.

(118) يُنظر: قبايلي، عبد الغاني، أثر اللسانيات الغربية على اللسانيات العربية الحديثة –التفسيرية عينة–، رسالة دكتوراه، الجزائر، جامعة باتنة، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، قسم اللغة والأدب العربي، (2017م)، 82وما يليها، والملخ، حسن، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين،(عمان: دار الشروق، ٢٠٠٠م)، 223 وما يليها،

(119) يُنظر : قبايلي، أثر اللسانيات الغربية على اللسانيات العربية الحديثة، ٣٧.

(120) يُنظر: المرجع السابق.

(121) يُنظر :غلفان، اللسانيات العربية الحديثة :دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ١٩٧.

(122) يُنظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 91، 100، 104، 109، 141 – 142، 269، 285– 288.

(123) يُنظر :بكوش، نشأة الدرس اللساني، ٨٦، وحسان، تمام، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو– فقه اللغة– البلاغة، (القاهرة: عالم الكتب، 200م)،١٦، وفريحة، نظريات في اللغة، ٣٥.

(124) يُنظر :بكوش، نشأة الدرس اللساني، ٨٥ –٨٦،

(125) يُنظر: بركات، النقد اللساني العربي، ١٨٧، وبكوش، نشأة الدرس اللساني، ٩٦، والمسدي، عبد السلام اللسانيات وأسسها المعرفية،(تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٦م)، ١٥.

(126) يُنظر :بكوش، نشأة الدرس اللساني، ٩٦ –٩٧، وفريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، ٨٤ –٨٥، وأيوب، عبدالرحمن ،أصوات اللغة، ط2 (القاهرة: مطبعة الكيلاني، ١٩٦٨م)، ٤.

(127) يُنظر :الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ٢٢٦، وفريحة، نظريات في اللغة، ٣٧ –٣٨.

(128) يُنظر :حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ٥٠ –٥١.

(129) يُنظر :بكوش، نشأة الدرس اللساني، ٩١، والملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ٢٣١ وما يليها.

(130) يُنظر :الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ١١١ وما يليها.